



Distr.  
GENERAL  
A/36/348  
26 June 1981  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون  
البند ٥٨ من القائمة الأولية \*

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتمتيز  
الامن الدولي

رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨١ موجهة الى الامن العام  
من الممثل الدائم لاطاليا لدى الامم المتحدة

بناءً على تعليمات من سلطات بلدي ، اتشرف بان الفت انتباهكم الى الاعلان المرفق المتعلق  
بحياد مالطة والصادر عن حكومة جمهورية ايطاليا في ١٥ ايار/مايو ١٩٨١ والمنصوص عليه بموجب  
" المذكرات المتبادلة التي تشكل اتفاقا بين ايطاليا ومالطة بشأن حياد مالطة مشفوعة ببروتوكول مرفق  
بشأن المساعدات المالية والاقتصادية والتقنية " الموقعة في كل من فالييتا وروما في ١٥ ايلول /  
سبتمبر ١٩٨٠ والتي دخل حيز النفاذ بعد تبادل وثائق التصديق الذي جرى في روما في ٨ ايار/  
مايو ١٩٨١ . ووفقا للفقرة ١ من المادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة تم ، بطلب مشترك من ايطاليا  
ومالطة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، ارسال هذا الاتفاق لتسجيله لدى الامانة العامة للأمم  
المتحدة .

وفي هذا الصدد ، أتشرف بأن اطلب تعميم البيان المرفق بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية  
العامة تحت البند ٥٨ من القائمة الأولية . واتشرف كذلك بأن أوجه الانتباه ، بصفة خاصة ، الى  
الفقرة ٣ من الاعلان المرفق التي يرد نصها فيما يلي :

" ٣ - تدعو جميع الدول الاخرى الى الاعتراف بسيادة واستقلال وحياد ووحدة وسلامة اراضي  
جمهورية مالطة واحترامها ، والى العمل وفقا لذلك على كافة الأصعدة والامتناع عن اتخاذ أي  
اجراء لا يتفق مع هذه المبادئ " .

(توقيع) امبرتولا روكا  
السفير

\* A/36/50

\*

.../...

81-17411

مرفق

اعلان صادر عن حكومة جمهورية ايطاليا  
بشان حياد مالطة

ان حكومة جمهورية ايطاليا ،

ان ترحب مع الارتياح بالاعلان الذى اوضحت فيه جمهورية مالطة انها سوف تلتزم ، فسي ممارسة سيادتها ، مركز الحياد ؛

وان تحيط علما بذلك الاعلان الذى تم ، بموافقة حكومة جمهورية مالطة ، تضمينه في هذا الاعلان باعتباره جزءاً لا يتجزأ منه ، والذى يرد نصه فيما يلي :

" ان حكومة جمهورية مالطة

" اخلاصاً منها للقرار الذى اتخذه شعب جمهورية مالطة بشأن ازالة كافة القواعد العسكرية الاجنبية في الفترة بعد ٣١ آذار/مارس ١٩٧٩ ، والاسهام في تحقيق السلم والاستقرار في منطقة حوض البحر الابيض المتوسط عن طريق تفيير الدور غير الطبيعي لبلاده المحتش في كونها قلعة عسكرية لتصبح مركزاً للسلم وجسراً للصدقة بين شعوب اوروبا وشمال افريقيا ؛

" وان تدرك الاسهام الخاص الذى يمكن أن تقدمه جمهورية مالطة نحو تحقيق هذه الغاية باتخاذ مركز الحياد التام القائم على أساس مبادئ عدم الانحياز ؛

" وان تدرك ما سيحظى به دور مالطة الجديد ومركز الحياد المذكور من دعم من جانب الدول الاوروبية والعربية المجاورة في حوض البحر الابيض المتوسط ؛

" ١ - تعلن رسمياً أن جمهورية مالطة هي دولة محايدة تعمل بنشاط ، مسن خلال اتباع سياسة قائمة على عدم الانحياز ورفض الاشتراك في أى تحالف عسكري ، يسسد السلم والأمن والتقدم الاجتماعي بين جميع الدول ؛

" ٢ - تؤكد أن هذا المركز يعني ، على وجه الخصوص ، ما يلي :

( أ ) عدم السماح بوجود أى قاعدة عسكرية أجنبية على أراضي مالطة ؛

( ب ) عدم السماح لأية قوات أجنبية باستعمال أية تسهيلات عسكرية في مالطة الا

بناءً على طلب حكومة مالطة ، وفي الظروف التالية فقط :

' ١ ' عند ممارسة حق الدفاع عن النفس الأساسي في حالة حدوث أى انتهاك للمنطقة التي تشملها سيادة جمهورية مالطة ، أو تنفيذ التدابير أو اجراءات يقرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ؛

' ٢ ' أو متى تعرضت لتمهيد سيادة جمهورية مالطة أو استقلالها أو حيادها أو وحدتها أو سلامتها الإقليمية ؛ بيد أن حكومة مالطة سوف تخطر على الفور بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط المجاورة التي تصدر اعلانات مماثلة ترحب بهذا الاعلان وتعطي تعهدات مناسبة بشأن الخطوات المتخذة بموجب هذه الفقرة ؛

( ج ) وفيما عدا ما ورد أعلاه ، لن يسمح باستخدام أية تسهيلات أخرى في مالطة بطريقة أو إلى حد يرقى إلى مستوى تواجد حشود للقوات الأجنبية في مالطة ؛

( د ) وفيما عدا ما ورد أعلاه ، لن يسمح بالتواجد على أراضي مالطة لأي عسكريين أجانب ، باستثناء الافراد العسكريين الذين يوظفون أو يساعدون في الاضطلاع بأشغال أو أنشطة مدنية ، وباستثناء عدد معقول من التقنيين العسكريين الذين يساعدون في الدفاع عن جمهورية مالطة ؛

( هـ ) سوف تستخدم أحواض بناء السفن في جمهورية مالطة في الأغراض التجارية المدنية ، بيد أنها قد تستخدم أيضا ، في اطار قيود زمنية وكمية معقولة ، لتصليح السفن العسكرية التي تكون في حالة غير مهيأة للقتال أو لتشيد السفن ؛ ووفقا لمبادئ عدم الانحياز لن يسمح للسفن العسكرية التابعة للدولتين العظميين باستخدام الاحواض المذكورة .

" ٣ - تعرب عن أطبها في أن تقوم دول حوض البحر الأبيض المتوسط المجاورة ، بموافقة حكومة جمهورية مالطة ، باصدار اعلانات مماثلة ترحب بهذا الاعلان وتكفل ما يكون مناسباً من الضمانات . وسوف تخطر حكومة جمهورية مالطة كل من هذه الدول بالاعلانات التي تصدرها الدول الأخرى . "

١ - تعلن رسمياً أنها تعترف بسيادة واستقلال وحياد ووحدة وسلامة أراضي جمهورية مالطة ، وإنها سوف تحترم ذلك وسوف تعمل وفقاً لذلك في كافة الأصعدة ؛

٢ - تتعهد على وجه الخصوص بما يلي :

( أ ) أن لا تتخذ أي اجراء مهما كان ، يمكن أن يهدد ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، سيادة جمهورية مالطة أو استقلالها أو حيادها أو وحدتها أو سلامتها الإقليمية ؛

( ب ) أن لا تتخذ أي اجراء مهما كان ، يمكن أن يهدد ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، السلم والأمن في جمهورية مالطة ؛

( ج ) أن لا تشترك في أي عمل له هذا الطابع ؛

( د ) أن لا تحفز حكومة مالطة للدخول في تحالف عسكري أو التوقيع على اتفاق من هذا النوع أو قبول الحماية من تحالف عسكري ؛

٣ - تدعو جميع الدول الاخرى الى الاعتراف بسيادة واستقلال وحياد ووحدة وسلامة أراضي جمهورية مالطة ، وأن تتصرف وفقاً لذلك في كافة الأصعدة ، وإلى الامتناع عن اتخاذ أى اجراء لا يتفق مع هذه المبادئ .

٤ - أن تقوم ، هنا\* على طلب حكومة جمهورية مالطة أو حكومة احدى دول حوض البحر الأبيض المتوسط المجاورة التي تكون قد أصدرت اعلانا مماثلاً لهذا الاعلان ، بالتشاور مع حكومة جمهورية مالطة أو حكومة البلد الآخر المذكور ، متى ما أعلنت احدهما عن وجود تهديد بانتهاك سيادة جمهورية مالطة واستقلالها وحيادها ووحدها وسلامتها الإقليمية أو وقوع ذلك الانتهاك ؛

٥ - ١- دون الاخلال بكيفية تطبيق المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، تتعهد بأنه في حالة وقوع أى حدث من الأحداث المذكورة في الفقرة ٢ (ب) من اعلان مالطة ، سوف يوجه انتباه مجلس الأمن الى هذا الوضع أو يحال الوضع اليه ؛

٥ - ٢- تتعهد كذلك بأن تقوم ، هنا\* على طلب جمهورية مالطة وبعد التشاور مع الدول المذكورة أعلاه عند وقوع أى حدث من الأحداث وبمقتضى الشروط الواردة في الفقرة السابقة ٤ من اعلان الايطالي ، أو في حالة ظهور حاجة لممارسة حق الدفاع عن النفس في الظروف المنصوص عليها في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، باتخاذ أية تدابير أخرى ، بما في ذلك تقديم المساعدة العسكرية ، تراها لازمة لمواجهة الحالة ؛

٦ - تحتفظ بالحق في أن تطلب عقد مشاورات بينها وبين حكومات كل من جمهورية مالطة ودول حوض البحر الأبيض المتوسط الأخرى التي تصدر اعلانات مماثلة لهذا الاعلان ، اذا رأت أنه قد حدثت تغييرات من شأنها أن تغير الى حد كبير من حياد جمهورية مالطة بالصورة المنصوص عليها في اعلان حكومة جمهورية مالطة المنشور أعلاه ، كما أنها قد تقرر أن تنهي التزامها بهذا الاعلان اذا رأت عقب هذه المشاورات أن المحافظة على حياد مالطة ليست مضمونة . وسوف يبلغ أى قرار من مثل هذا الى جمهورية مالطة وسائر الدول المهتمة .

-----